الدور الخليجي وحالة اللاحرب واللاسلم في الأزمة الإيرانية

بقلم:
د. بدر محمد عادل ○

لم تعد دول مجلس التعاون الخليجي في الأزمة الإيرانية مجرد أطراف تتلقى تداعيات الصراع، بل أصبحت طرفًا رئيسيا في معادلة اللاحرب واللا سلم في الخليج والشرق الأوسط، فالجغرافيا تجعل دول الخليج في قلب الأزمة، والاقتصاد يجعل استقرارها مرتبطًا بأمن الطاقة والملاحة، بينما يفرض أمنها الوطني عليها أن تمتلك القدرة على الردع والدفاع عن سيادتها.

وقد كشفت تطورات عام 2026 أن دول مجلس التعاون تواجه معادلة شديدة التعقيد، كيف تحافظ على الردع من دون الانزلاق إلى الحرب، وكيف تدفع نحو السلام من دون أن يتحول الانفتاح الدبلوماسي إلى ضعف أمني؟ وهذه هي معادلة السلم واللاسلم التي ستحدد مستقبل الخليج خلال السنوات المقبلة، فالخليج العربي ليس ساحة للصراع بل هو شريك في صناعة السلام ومن الخطأ النظر إلى دول الخليج باعتبارها مجرد ساحة محتملة للمواجهة بين إيران والولايات المتحدة أو غيرهما، فدول مجلس التعاون الخليجي تمتلك مصالح مباشرة في منع الحرب، لكنها في الوقت نفسه تمتلك مصلحة أكبر في منع فرض الأمر الواقع بالقوة.

وقد اتخذ مجلس التعاون الخليجي العربي خلال الأزمة مواقف تؤكد ضرورة حماية أمن الدول وسيادتها، وفي الوقت نفسه أهمية الدبلوماسية ووقف التصعيد، كما أدانت دول المجلس الهجمات الإيرانية على أراضيها، وأكدت ضرورة وقفها، وهنا تظهر فلسفة خليجية يمكن تلخيصها في ثلاث كلمات، ردع يمنع الحرب، ودبلوماسية تمنع التصعيد، وقانون يحكم العلاقة بين الدول، باعتبار أن مفهوم (اللاسلم) أخطر من الحرب أحيانًا، والذي يعني أن تتوقف الحرب دون أن تنتهي أسبابها، وأن تبقى المنطقة في حالة تهديد متبادل، واستنفار عسكري، وضغوط اقتصادية، ومخاوف من عودة القتال، وهذه الحالة تضع دول الخليج أمام استنزاف مستمر، فإغلاق أو اضطراب الملاحة في مضيق هرمز لا يؤثر في إيران ودول الخليج العربي وحدهما، بل يمتد أثره إلى التجارة العالمية وأسواق الطاقة، ففي 11 أغسطس 2026 أعلنت إيران أن المضيق سيظل مغلقا ما لم تستجب الولايات المتحدة لشروطها، الأمر الذي يؤكد أن المضيق أصبح جزءًا مباشرًا من معادلة الصراع والتفاوض.

لذلك فإن المصلحة الخليجية الحقيقية ليست في استمرار «اللاسلم»، وإنما في تحويل الهدنة المؤقتة إلى سلام مستدام، وهذا هو الدور الذي تلعبه دول الخليج العربي عن طريق بناء الردع الجماعي فالسلام الذي لا يحميه الردع قد يتحول إلى مجرد هدنة، ومن هنا فإن تعزيز القدرات الدفاعية الخليجية ليس تعارضا مع السلام، بل يمكن أن يكون أحد شروطه، فكلما كانت دول الخليج قادرة على حماية أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية ومنشآتها الحيوية، أصبحت قدرتها على التفاوض أكبر، وبالتالي يمكن صياغة المعادلة الخليجية على أساس ثلاث معادلات قوة دفاعية قوية وموقف سياسي موحد وقنوات دبلوماسية مفتوحة وتكون النتيجة ردعا مستقرا وسلاما أكثر قابلية للاستمرار.

لذا فالوحدة الخليجية شرط أساسي للانتقال من اللاسلم إلى السلم باعتبار الأزمة الإيرانية أثبتت أن أمن كل دولة خليجية أصبح مرتبطًا بأمن الدول الأخرى، فالصاروخ الذي يستهدف دولة خليجية، أو الهجوم على منشأة للطاقة، أو تعطيل الملاحة في هرمز، لا يمكن التعامل معه باعتباره مشكلة منفردة تخص دولة واحدة، ولهذا فإن مفهوم الأمن الخليجي الجماعي ينبغي أن يتطور من التنسيق السياسي إلى منظومة متكاملة، فوحدة الموقف الخليجي لا تعني إغلاق أبواب الحوار مع إيران؛ بل تعني أن الحوار إذا جرى يتم من موقع قوة وتماسك، إذا كان الردع يمثل خط الدفاع العسكري، فإن الدبلوماسية تمثل خط الدفاع السياسي، ومن هنا يمكن لدول الخليج أن تؤدي دورًا أكبر من مجرد دعم الوساطات الدولية؛ إذ يمكنها أن تصبح صاحبة مبادرة مستقلة للحوار الإقليمي، فالموقف الخليجي القائم على مبدأ واضح من أن حرية الملاحة الدولية ليست ورقة للمساومة السياسية، مع تأكيد دول مجلس التعاون ضرورة استعادة أمن وحرية الملاحة في المضيق، ورفض الإجراءات التي تعرقل حركة السفن، وبذلك تتحول دول الخليج من متلقية لمخاطر هرمز إلى شريك رئيسي في إدارة أمنه.

ولعل من أهم التحولات المطلوبة أن تنتقل دول الخليج من موقع رد الفعل إلى موقع المبادرة، ذلك أن العلاقات الخليجية ـ الإيرانية ليست محكومة بالصراع فقط، فهناك مصالح اقتصادية وجغرافية وثقافية وأمنية مشتركة، والدبلوماسية الخليجية قادرة، إذا توحدت، على بناء قناة اتصال مع إيران في الملفات التي تمثل مصدر خطر مشترك، وفي مقدمتها أمن الخليج، الملاحة البحرية أمن الطاقة وعدم اعتداء الصواريخ والطائرات المسيرة، والجماعات المسلحة المرتبطة بالصراعات الإقليمية ومنع استهداف المنشآت المدنية.

وهنا يمكن أن يكون الخليج جسرا للسلام وليس مجرد خط تماس في الحرب، ولا يمكن الوصول إلى سلام مستدام إذا شعرت دولة بأنها مطالبة بالتنازل عن أمنها مقابل حصول الطرف الآخر على أمنه، ولهذا فإن المعادلة الأكثر واقعية هي الأمن المتبادل، ولكن الأمن المتبادل لا يعني قبول التهديدات أو التدخلات أو الاعتداءات، بل يعني أن يتم الاتفاق على قواعد واضحة تمنع الاعتداء على دول الجوار، أو استخدام الأراضي أو الأجواء في أعمال عدائية، تهديد الملاحة، استهداف المنشآت المدنية، ودعم الأعمال المسلحة التي تهدد أمن الدول.

وبذلك يتحول الأمن من منافسة صفرية إلى مصلحة مشتركة، باعتبار أن المعادلة الأكثر توازناً هي ردع يحمي السلام، ودبلوماسية تمنع الحرب، وقانون دولي يضبط استخدام القوة، ونظام أمني إقليمي يمنع العودة إلى اللاسلم.

وبناء عليه، فإن الدور الخليجي المستقبلي ينبغي أن ينتقل من إدارة آثار الأزمة الإيرانية إلى المشاركة الفعلية في صناعة النظام الأمني الجديد للخليج، فإذا نجحت دول مجلس التعاون في الجمع بين الوحدة والردع والدبلوماسية، فإنها لن تكون مجرد طرف في معادلة السلم واللاسلم، بل يمكن أن تصبح القوة الأكثر تأثيرا في نقل المنطقة من منطق الصراع إلى منطق الاستقرار والسلام المستدام.

○ أستاذ القانون العام المشارك رئيس قسم القانون العام بجامعة البحرين

انتخابات الكونجرس وأزمة اللوبي الصهيوني في أمريكا

بقلم:
محمد المنشاوي ○

بعد اقتراف جنود إسرائيليين بقيادة أرييل شارون مذبحة قبية يومي 14 و15 أكتوبر عام 1953، التي قتل فيها 74 مدنيًا فلسطينيًا أغلبهم من النساء والأطفال، وتدمير 45 منزلًا ومدرسة ومسجدًا، أدان مجلس الأمن الدولي المذبحة بالقرار رقم 101 الذي دعمته وصوّتت معه الولايات المتحدة. ثم قامت وزارة الخارجية الأمريكية بتعليق تقديم المساعدات لإسرائيل. ودفع ذلك بالصحفي اليهودي الأمريكي إشعياء كينين لتأسيس «اللجنة الصهيونية الأمريكية للشؤون العامة» التي تغير اسمها في عام 1954 ليصبح «اللجنة الأمريكية الإسرائيلية للشؤون العامة – آيباك»، بهدف التأثير داخل الولايات المتحدة لمنع أي إدانات أمريكية مستقبلية في مجلس الأمن لأي شيء تقوم به إسرائيل، ولمنع اتخاذ أي قرارات بشأن وقف المساعدات لإسرائيل، ولدعم علاقات «التحالف الاستراتيجي بين الدولة الإسرائيلية والولايات المتحدة».

وقد سهّل من مهمة «آيباك» الادعاء أن «إسرائيل هي الديمقراطية» الوحيدة في الشرق الأوسط، وأن ما يجمع الدولتين هو «إرث قيمي وأخلاقي بالأساس»، وأن «إسرائيل هي الحليف» لواشنطن ضد المد الشيوعي السوفيتي في وقت مالت فيه الجمهوريات العربية تجاه موسكو.

خلال العقود التالية، أصبحت «آيباك» أكبر منظمات اللوبي اليهودي (وهم بالآلاف) في الولايات المتحدة، ويراها كثيرون إحدى أكثر الكيانات المتوحشة والمخيفة في السياسة الأمريكية. وهي آلة نفوذ تمتلك ملايين الدولارات وتؤثر بها بصور مختلفة في قلب وتفاصيل كل ما يتعلق بالسياسة الأمريكية تجاه إسرائيل والصراع العربي الإسرائيلي في صورته الأوسع.

وأصبح دارجًا في أروقة واشنطن ودهاليزها الهمس بخطورة «آيباك»، وبإمكاناتها الضخمة التي تمكنها من القضاء على كثير من السياسيين الذين تراهم معادين لأجندتها الداعمة لإسرائيل. وبلغت من القوة ما يسمح لها بالتمتع بنفوذ طاغ داخل الحزبين، الجمهوري والديمقراطي، وأصبح العداء لـ«آيباك» بمثابة انتحار سياسي لمن يقدم عليه.

وعملت «آيباك» على تقديم الدعم لمرشحي الحزبين، وخاصة من يعملون في لجان مجلسي الشيوخ والنواب المتعلقة بالميزانية والعلاقات الخارجية والدفاع والاستخبارات. وسهّل من مهمة «آيباك» رفعها سوط تهمة «معاداة السامية» لمهاجمة أي منتقد للسياسات الإسرائيلية، وادعاؤها أنها مؤسسة أمريكية خالصة تهدف لتقوية العلاقات الأمريكية الإسرائيلية لما في ذلك من خدمة لمصالح واشنطن، بغض النظر عن هوية الرئيس أو هوية حزب الأغلبية في الكونجرس.

وحتى عام 2015، استطاعت منظمة «آيباك» النجاح في الحفاظ على وضعيتها الخاصة في واشنطن؛ إذ لم يُعرف عنها ميلٌ لأحد الحزبين، الجمهوري أو الديمقراطي، وأصبح حيادها الحزبي مصدر قبول وترحيب من الحزبين.

وجاء أول شقاق كبير بين «آيباك» والحزب الديمقراطي عقب توقيع إدارة الرئيس باراك أوباما الاتفاق النووي مع إيران؛ إذ دفعت «آيباك» بالقيادة الجمهورية للكونجرس لتدعو رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو لإلقاء كلمة أمام جلسة مشتركة للحزبين فيما اعتبر صفعةً على وجه الرئيس أوباما. ووقفت «آيباك» بوضوح مع سردية نتنياهو المعارضة للاتفاق ضد سردية أوباما، وهو ما شكّل بداية جنوح «آيباك» إلى جانب الحزب الجمهوري، وتراجع دعم «آيباك» للمرشحين الديمقراطيين وإن لم يختفِ.

ومنذ ذلك الحين، ارتبطت «آيباك» ارتباطًا وثيقًا بالليكود الإسرائيلي والحزب الجمهوري في الوقت ذاته، في وقت لا يزال فيه أغلب اليهود الأمريكيين ديمقراطيين.

وبعد وصول الرئيس دونالد ترامب الأول (في ولايته الأولى) للبيت الأبيض، وإلغائه الاتفاق النووي عام 2018، زاد الغضب بين الديمقراطيين، الكثير من المشرعين الديمقراطيين على إدانة ما تقوم به إسرائيل من دون خوف من رد فعل «آيباك» وغيرها من المنظمات الصهيونية.

ودفع ذلك بـ«آيباك» لتضخ ما لا يقل عن 120 مليون دولار في حملة انتخابات 2024 الخاصة بالكونجرس للإطاحة بأهم منتقدي إسرائيل من الأعضاء الديمقراطيين. ونجحت «آيباك» في الإطاحة بالعضوين جمال بومان وكوري بوش (كلاهما من الأفارقة الأمريكيين)، وفشلت مع بقية الأعضاء منتقدي إسرائيل. وأدان بومان وبوش «آيباك»، وحمّلاها مسؤولية الخسارة بصورة مباشرة وعلنية غير مسبوقة.

وتضاعفت وحشية «آيباك» مع اشتراطها «الدعم الكامل وغير المشروط لإسرائيل» من المرشحين، حتى اليهود منهم المعروفين بالدعم العام لإسرائيل؛ فلم يعد كافيًا أن تعلن دعم إسرائيل فقط، بل عليك أن تعلن دعمها بلا قيود أو شروط لتنال رضا «آيباك»، وإلا تبدأ ضدك حملة تهدف لإسقاطك في الانتخابات التمهيدية، وهذا ما كان في حالة النائب من ولاية نيوجيرسي توم مالينوفسكي وسقط، ونائب إلينوي دانيال بيس الذي نجح.

ومثل نجاح زهران ممداني في انتخابات عمودية (رئاسة بلديّة) مدينة نيويورك –أم مدن أمريكا والعالم ماليًا وإعلاميًا– ومن بعده فوز المرشح عبدالرحمن السيد في انتخابات الديمقراطيين التمهيدية لولاية ميشيجان، أحدث وأهم فصول هزيمة «آيباك» رغم إنفاقها السخي وحملتها على مرشحين أمريكيين مسلمين لم يخجلا من رفضهما العلني لما تقوم به إسرائيل من إبادة جماعية واعتبارهما «آيباك» بمثابة سرطان في جسد السياسة الأمريكية يجب التخلص منه. ما يحدث لمنظمة «آيباك» هو حدث استثنائي في لحظة استثنائية أسهمت «آيباك» نفسها في خلقها عن غير قصد.

○ كاتب صحفي متخصص في الشؤون الأمريكية.

الواقع العربي والانتصار على الأوهام

بقلم:
د. رضوان السيد ○

تتكرر الاعتقادات الخاطئة والأوهام لدى البشر، أفراداً وجماعات، ولدى الدول. وأريد في هذه العُجالة أن أتعرّض بالنقد لثلاثة أوهام لم نخرج منها، رغم الكثير من المصاعبَ والخيبات. والانطباعات والأوهام التي أقصدها هي: الإسلام السياسي، والتحول الإيراني، وفي الجانب العلمي الإقبال على الترجمة بطريقة جنونية!

وسأبدأ بالترجمة، وهي غرامٌ عربي منذ قرابة المائتي عام. باعتبارٍ أنّ النهوض الأوروبي صنع مسافةً ضخمةً بيننا وبين التقدم العالمي، الذي سعى الجميع لتداركه بوسائل عدة كانت الترجمة إحداها، بينما العامل المهم الآخر: التعليم عن طريق إنشاء المدارس وعن طريق البعثات إلى الخارج.

وظلت الشكوى من القصور والتقصير حتى الزمن الراهن. فقد انتشرت فكرة السلاسل التي تنشئها وزارات التربية والتعليم ووزارات الثقافة، وخاصة في مصر والكويت وسوريا.

ففي مصر، على سبيل المثال، ظهرت سلسلة الألف كتاب، وفي الكويت سلسلة عالم المعرفة. لكن في العقود الثلاثة الماضية تحوّل الأمر إلى طوفان من جانب دور النشر التي انتشرت في كل البلاد، وخاصة في لبنان ومصر ودول الخليج. فأصغر دور النشر تنشر في العام عشرين أو ثلاثين كتاباً مترجماً عن الإنجليزية في الغالب.

وفي المجلس الأعلى للثقافة بمصر ثم في منظمة الترجمة يُنشر في العام خمسون كتاباً وأكثر. والطريف فيها أنها تعدّت الإنجليزية إلى سائر لغات وثقافات العالم. وبسبب هذه الكثافة والتنافس ما عادت أكثر دور النشر تُصدر غير الروايات والترجمات، والروايات كثيراً ما تكون مترجمة.

لقد أثّر ذلك سلباً على التأليف في موضوعات العلوم الإنسانية وخاصة الفلسفة والأخلاقيات والعلوم الاجتماعية. فلا بدّ من الخروج من هذا الغرام، وخاصة أنّ كثرةً من الكتب المترجمة صارت أقلّ قيمةً بسبب كثرةً التنافس حولها.

وإذا كان الكونترول على دور النشر صعباً، فإنّ الدور التابعة للإدارات الرسمية تستطيع التدقيق أكثر في الاختيارات. لا غنى عن الترجمة، لكنّ معظمنا صار يقرأ بأكثر من لغة!

ولنذهب إلى الإسلام السياسي. فبعد عام 1967 صار هناك زهد في الجيوش والاتجاه إلى التنظيمات الحزبية للقتال. وبعد وقتٍ قصير ما سادت التنظيمات المسلحة في فلسطين ومن حولها فقط، بل صارت دبدن كل مريدي التغيير.

وكان الأسوأ هو ظهور أوهام الجهاد والدولة الإسلامية دعوةً وإنشاءً، بدعوى أنّ الإسلام يملك نظريات في إقامة الدول وإدارتها وفي التنظيم الاقتصادي ونظريات المجتمع. وقد امتدت نشاطات جماعات الإسلام السياسي لتصبح ممارسات عنيفة في المجال العالمي تمارس الإرهاب، وتسيء لرؤية العالم للإسلام.

وفي حركات التغيير عام 2011 وما بعده تسلّقت بعض التنظيمات إلى السلطة أو صارت أطرافاً في الحروب الأهلية في الصومال والعراق وسوريا واليمن وليبيا. وباستثناء سوريا ما خرجت تلك التنظيمات من العنف والإرهاب. وما عادت تلك التنظيمات في صعود، لكنّ الإسلام السياسي مازالت أخباره منتشرة، رغم تضاؤل شعبيتها بسبب العنف والإجرام الممارس باسم الدين!

ولنصل إلى التحول الإيراني الذي صار تحدياً. ففي عام 1979 عقب الثورة التي قادها الخميني بدا أن إيران كما لو أنها «لا تفكر في غير فلسطين»، وقد اغترّ بذلك شبان العرب حتى اليساريون من بينهم، لكنهم تحوّلوا ببطء ليصبحوا شوكةً في خاصرة العرب وفي العراق وسوريا ولبنان واليمن ودول الخليج. لقد لاحظت في كتابي: «العرب والإيرانيون وعلاقات الزمن الحاضر» (2017) أن رفع الراية الفلسطينية من جانب إيران كان من أجل الكسب في التصارع مع الولايات المتحدة وإسرائيل، أما رأس الحربة الإيرانية فهو موجَّهٌ ضد العرب!

لقد صارت بعض المقولات والممارسات الثقافية والاستراتيجية أوهاما بعد طول التجارب والفشل، وينبغي أن تنتهي إلى غير رجعة!

○ كاتب ومفكر من لبنان

عالم يتغير

الكيان الصهيوني والاختراق الديني الاستخباراتي!

فوزية رشيد

○ بنيامين أفرايم «المعروف بلقب» «أبو حفص الليبي»، من الأمثلة الشهيرة التي عرفناها عن كيفية اختراق «الموساد» دينيا لمجتمعات عربية! «أبو حفص» هي شخصية مرتبطة بقصة تم تداولها في السنوات الأخيرة عن ضابط «موساد» إسرائيلي تسلل إلى ليبيا بعد عام 2011، أي حين دخلت ليبيا مرحلة الفوضى السياسية التي تترك فراغاً للاختراقات الأمنية التي تم الإعداد لها مسبقاً! حيث «بنيامين أفرايم» هو عنصر في (فرقة المستعربين) التابعة لجهاز الموساد!، دخل ليبيا متنكراً، وتغلغل في المجتمع بمدينة «بنغازي»، وصار إماماً لأحد المساجد وداعية دينياً يُعرف بحفظه للقرآن وكونه مفتيا، وهو كما قالت التقارير الليبية انضم إلى «داعش» وقاد مجموعة من المقاتلين، قبل أن تكشف السلطات الليبية هويته الحقيقية وتعتقله إثر خطأ شرعي! وقد يكون هذا من الدلائل الواضحة على أن «داعش» صناعة استخباراتية صهيونية (الموساد وصهاينة الغرب) لتشويه الدين الإسلامي وتكريس الإسلاموفوبيا!

○ الكيان الصهيوني بعد تأسيسه وخاصة في الستينيات والسبعينيات (شكل توجاً مدروساً) لتشكيل «أئمة وخطباء» في الدين الإسلامي، كي تستخدمهم في الدول العربية والإسلامية كجواسيس ولعل أبا حفص مجرد أحد النماذج الكثيرة المدسوسة في العالم العربي والإسلامي! وقصة «أبو حفص» باتت معروفة منذ اكتشافه قبل خمس سنوات! خاصه أنه اعترف مع كشفه بعد مدة طويلة بعضويته في جهاز الموساد! وهو الجهاز «الإسرائيلي» الذي أنشأ في خمسينيات القرن الماضي «جامعة إسلامية» في «تل أبيب «لتعليم العلوم الشرعية الإسلامية لليهود! وتخريج «دعاة» لبث الفتنة واختراق الوعي الديني العربي والإسلامي من الداخل! و«الجامعة الإسلامية»، في الكيان الصهيوني (جامعة مغلقة وليست مفتوحة)! وتعين حكومة الاحتلال عبر جهازها الاستخباراتي الأساتذة فيها بدقة عالية! وكذلك توجد جامعة أخرى بحثية في القدس هي الجامعة العبرية لدراسات الإسلام والشرق الأوسط! وهذا الاهتمام يدل على أن الكيان ما أن بدأ نشوؤه، حتى دخل سريعاً مرحلة الإعداد لاختراق مجتمعاتنا العربية، في كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وما الاختراق الديني المدروس إلا أحدها!

○ من أهداف الموساد في إنشاء الجامعة الإسلامية استخدام خريجيها الأحاديث والآيات القرآنية، والتحدث بلغة العرب والمسلمين! اللغة العربية تحديداً، وبفهم ذلك نفهم أيضاً دواعي تخصيص جامعة متخصصة لتدريس الديانة الإسلامية في مجتمع يهودي وهو الكاره للعرب وللمسلمين! الغاية واضحة: الاختراق عبر الطابور الخامس وهنا طابور، الدعاة والدينيين! بل والتخصص أيضاً في ما سُمي بـ«الاسلام السياسي» السني والشيعي وكيفية تشكيل العناصر الاستخباراتية فيهما وتغذية الإرهاب من خلال مليشياتهم! إلى جانب دراسة اللهجات العربية والبحث في «المخطوطات القديمة»! ودراسة التاريخ العربي الإسلامي!، للتمكن من (التحريف المدروس) في هذا التاريخ! ولاكتمال الصورة يتمّ إعداد «مبلغين» و«دعاة» إسلاميين مؤثرين يتمّ دعمهم من الآلة الدعائية والإعلامية الصهيونية للبروز على الساحة العالمية!

○ تجنيد ممنهج ومدروس منذ عقود طويلة تمتد إلى عمر الكيان الصهيوني نفسه! وحيث يُشرف على تجنيد العملاء، من كل نوع، كأدوات للاختراق، وعلى عملية تدريبهم (علماء نفس واجتماع وسياسة وعلماء اتصال وتواصل إلى جانب التدريب الاستخباراتي بكل آلياته وفنونه)! إنها عملية مدروسة وشاقة لاختراق مجتمعاتنا! وبما يجعل الدعاة والمبلغين الإسلاميين «يتم تهيئتهم منذ البداية من حيث المظهر واللغة وطريقة الحديث واتخاذ الأسماء المبهمة مثل «أبومصعب الشيشاني»، و«أبو جنيد الشمالي» إلى آخره.

وتستغرق عملية الإعداد مدة طويلة ليكون الجاسوس ملماً بالعقيدة الإسلامية والمسائل الفقهية واللغة العربية! والنموذج الذي طرحناه في بداية المقال «أبومصعب الليبي» أو «بنيامين أفرايم» خير مثال لنمط ذلك الإعداد للدعاة وانتحال صفة إمام مسجد! إلى جانب جمع نموذجه بين الإمامة والخطابة في المسجد، وبين (قيادة منظمات إرهابية مسلحة جهادية) في اللحظة التي يستدعي الأمر ذلك! وهذا يُفسر أيضاً الجوانب الغامضة لما حدث في ليبيا وفي مصر والعراق وسوريا وغيرها! إبان الأحداث في ما تم تسميته بالربيع العربي 2011!

○ حين نسمع بعض الآراء الدينية التي يتم اختراق مجتمعاتنا بها من دعاة عمود يقدمون تأويلات وتفسيرات غريبة عن جوهر الدين الإسلامي والأحاديث الصحيحة، فان خطوطا حمراء لا بدّ من وضعها تحت تلك الفتاوى التي تدعي الشرعية!، خاصة بعد ما عرفنا عن كيفية عمل الكيان الصهيوني لاختراق مجتمعاتنا واختراق الوعي الشعبي الديني! ومثله الاختراق السياسي والاجتماعي عبر عملاء لا يقلون دهاءً عن العملاء الدينيين! وهذا بالطبع يُضاف إلى ما يحدث على المستوى العالمي من حيث التدهور الأخلاقي والقيمي ونشر الانحرافات الجنسية والإلحاد، وكلها وغيرها من آليات الاختراق الناعمة، تخرج من الماكينة الصهيونية، ومعها تتم محاربة الدين الإسلامي وقيمه، باعتباره وحده القادر إن تم الأخذ به على مواجهة المنظومة الشيطانية في العالم! إنهم يدرسون مجتمعاتنا وديننا وثقافتنا وقيمنا لمعرفة كيفية اختراقها من الداخل! فهل تعي مجتمعاتنا ذلك؟! وهل نعرف نحن عدّونا كما يعرفنا هو؟!

هل لدينا جامعات متخصصة مثلاً لدراسة مخططاتهم وكيفية مواجهتها هي ببعض أسئلة نثيرها ونحتاج إلى الوعي بها، من جملة أسئلة كثيرة تطرحها علينا التهديدات والتحديات الراهنة!